التكييف القانوني للحرب التجارية الحمائية في عهد الرئيس الأمريكي جو بايدن(*)

د. طالب برايم سليمان ود. صدقي محمد أمين عيسى ود. تحسين حمد سمايل
أساتذة القانون الخاص المساعدون، كلية القانون والعلوم السياسية والإدارة
جامعة سوران، العراق

الملخص

لا جدال في أن الحرب التجارية الحمائية التي أعلنها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، في 22 يناير 2018، واستمر العمل بها في عهد الرئيس الحالي جو بايدن الذي أعلن تمسكه بها في 2021، ليست حديثة العهد، بل إن للولايات المتحدة الأمريكية تاريخًا عريقًا مع هذه الحروب، مثل: قرار الرئيس كنيدي، في أوائل الستينيات من القرن المنصرم، بفرض رسوم جمركية على مجموعة معيَّنة من المنتجات الأوروبية، وقرار الرئيس ريغان، سنة 1988، بفرض رسوم جمركية على المستحضرات الطبية البرازيلية، وقرار الرئيس بوش الابن، سنة 2001، بفرض الجزاء نفسه على مجموعة معيَّنة من السلع الواردة من أوكرانيا.

ولكن ما يميِّز هذه الحرب، عن سابقاتها، هي أنها واسعة النطاق، ومُوجَّهة إلى أكثر من 100 دولة، وخلفت آثارًا سلبية على الاقتصاد العالمي، سواء من حيث زيادة مُعَدَّلات التضخم، أو ارتفاع أسعار الفائدة، أو تباطؤ حركة الاستثمارات الأجنبية، أو تفاقم خدمة الديون.

وعلى هذا النحو أكدت دول مجموعة العشرين (G20) أن ديمومة هذه الحرب ستخلف خسارة فادحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تقدر بـ10 بلايين دولار أمريكي بحلول العام 2025، فضلا على دورها في تقويض دور منظمات العولمة الاقتصادية في إدارة التجارة الدولية، وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية. وعليه فقد تركز هذا البحث على دراسة ماهية هذه الحرب التجارية الحمائية؛ من حيث مفهومها، وأساسها القانوني، وأسباب اندلاعها، وديمومتها، وآثارها القانونية على المستويين الداخلي والخارجي، فضلًا عن الإشارة إلى الوسائل الكفيلة بإخمادها وانقضائها، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

(*) تم تقديمه للنشر في: 16 فبراير 2022 وتم قبوله للنشر في: 27 أبريل 2022

وقد انتهى البحث إلى عدة نتائج من أبرزها أن الآليات الحيوية التي تم استخدامها في تنفيذ الحرب التجارية الحمائية الأمريكية تمثلت في التعريفات الجمركية، ونظم الحصص الاستيرادية، والقيود النقدية، وأن قرار الإدارة الأمريكية بفرض رسوم جمركية على الواردات من السلع، ومنتجات عدد من دول العالم، لاقى غضبًا شديدًا من قبل تلك الدول، وأسفر عن إجراءات مقابلة منها، وهو ما انعكس سلبًا على الاقتصاد العالمي.

وأوصى البحث بضرورة اعتماد المرونة الاقتصادية والتجارية، والوفاء بالالتزامات المتخذة في إطار منظمة التجارة العالمية خاصة تلك المتعلقة بعدم وضع العراقيل والحواجز أمام تدفق حركة التجارة الدولية من السلع، والخدمات، والأشخاص. كما أوصى بدعوة جميع الدول المعنية بالتفاوض لتعديل أحكام بنود الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة الدولية في البضائع، وفي الخدمات التي أبرمت تحت مظلة منظمة التجارة العالمية سنة 1994.

كلمات دالة: الحرب التجارية، والرسوم الجمركية، والحمائية، وأمريكا أولًا، ومنظمة التجارة العالمية.

المقدمة

أولًا: موضوع البحث

تعد الحروب التجارية الحمائية قديمة العهد، بيد أن أكثرها تأثيرًا على التجارة الدولية، والاقتصاد العالمي، هما الحربان التجاريتان اللتان اندلعتا في الربع الأخير من القرن المنصرم، بين كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من جانب، واليابان ودول شرق آسيا (كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونغ كونغ، وسنغافورة) من جانب آخر، واللتان خلفتا خسارة كبيرة في الاقتصاد العالمي برمته، ومن بينها: تقلب أسعار العملات الرئيسية، وارتفاع مُعَدَّلات التضخم، والاختلال الشديد في ميزان المدفوعات، وانتشار ظاهرة الكساد العالمي بشكل غير مسبوق، وتراجع القدرة التنافسية لحرية التجارة الدولية؛ لاسيما الدول الضالعة في تلك الحروب[1].

كل تلك الآثار أدت بدول العالم إلى توخي الحذر من اندلاع مثل هذه الحروب، واتخاذ التدابير الاحترازية الأكثر ضمانًا لمنع اندلاعها مجددًا. ويعد إبرام اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO)، في مراكش في العام 1995، من قبيل صمام الأمان لمنع دخول الاقتصاد العالمي إلى مثل هذه الحروب، كما تعد هذه المنظمة ركيزة من الركائز الأساسية لبناء حرية التجارة الدولية، وضمان تدفق السلع والخدمات بين دول العالم، وإزالة جميع العوائق الجمركية، وغير الجمركية، التي تقع حجر عثرة أمامها.

وعلى الرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية هي الداعم الرئيس لتحرير التجارة الدولية، والراعي الأول لإنشاء المنظمات، والهيئات المنبثقة عن نظام الاقتصاد الحر؛ مثل: صندوق النقد الدولي (I.M.F)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (I.B.R.D)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، فإنها أعلنت حربًا تجارية حمائية – على نطاق واسع – على العديد من دول العالم، وعلى رأسها جمهورية الصين الشعبية؛ منتهكة بالذات أحد أهم المرتكزات الأساسية الداعمة لحرية التجارة، وخلفت خسارة مالية فادحة في الاقتصاد العالمي تقدر بـ 1.2 بليون دولار أمريكي، حتى نهاية العام 2021[2].

ثانيًا: مشكلة البحث

لا جدال في أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت المحرك الرئيسي لدفع عجلة التجارة

(1) خالد عبدالوهاب الباجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، بحث مقدم إلى اتحاد الغرف العربية، القاهرة، 2018، ص3.

(2) تقرير وكالة بلومبرغ إيكونوميكس الأمريكية، المنشور على العنوان الإلكتروني التالي:
<https://www.wattan.tv/ar/news/288268.html> (last visited 2-10-2021).

الحرة في منظومة الاقتصاد العالمي، والداعم الأول لإزالة القيود الجمركية، وغير الجمركية، التي تقع حجر عثرة في سبيل تدفق تجارة السلع والخدمات بين الدول، بيد أنه – وتحديدًا في 22 يناير 2018، وبمساندة لجنة التجارة الدولية الأمريكية (U.S.I.T.C)، وبغطاء قانوني محكم، أعلن الرئيس ترامب حربًا تجارية حمائية واسعة النطاق، تعد بمنزلة خرق فاضح لكل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن حرية التجارة الدولية، وهدم صارم للغرض من إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، والهيئات التابعة لها. ومع وصول الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن إلى سدة الحكم، في 20 يناير 2021، وفي خطوة غير متوقعة، صرح بأن لا نية له في التخلي عن النظام الحمائي، وإلغاء الحواجز الجمركية التي فرضتها الإدارة السابقة.

وعليه فإن مشكلة البحث تدور حول التكييف القانوني لهذه الحرب؛ من حيث ماهيتها، وأساسها القانوني، والأسباب التي دفعت الرئيس ترامب إلى إعلانها، والرئيسَ بايدن إلى استمرار اعتمادها، وآثارها القانونية على الاقتصاد الأمريكي، ومستقبل الاقتصاد العالمي برمته، وسبل معالجتها، وانقضائها، والتدابير اللازمة للحيلولة دون وقوعها مستقبلاً.

ثالثًا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى أهداف عديدة، أهمها ما يلي:

1- التعريف بماهية الحرب التجارية الحمائية، وتداعياتها على منظومة العولمة الاقتصادية، والتجارة الدولية الحرة، لاسيما منظمة التجارة العالمية (WTO).

2- تسليط الضوء على أهم الآليات والأدوات المُسْتَخْدَمة في الحرب التجارية الحمائية، وبيان مدى تمسك الإدارة الأمريكية بأيٍّ من هذه الآليات في حربها ضد العديد من دول العالم.

3- التطرق إلى أهم الأسباب التي دفعت الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى إعلان هذه الحرب، وتلك التي أدت بالرئيس الحالي جو بايدن إلى الاستمرار فيها، ومن ثم الولوج إلى بيان الأساس القانوني المستند إليه للاحتجاج بشرعية هذه الحرب على المستويين الوطني والدولي.

4- توضيح أهم الآثار القانونية المترتبة على الحرب التجارية الحمائية، على المستويين الداخلي والدولي، ومن ثم التطرق إلى الوسائل القانونية التي من المفترض اللجوء إليها لانقضاء هذه الحرب.

رابعًا: منهجية البحث

تم الاعتماد، في كتابة هذا البحث، على المنهج التحليلي الذي يقوم على أساس عرض المعلومات المتعلقة بالموضوع؛ من الاحصائيات، والآراء الفقهية، والاتفاقيات الدولية ذات الشأن، ونصوص القوانين المعنية؛ مثل: قانون التجارة الأمريكي للعام 1974، المُعَدَّل في العام 2018، وقانون التوسع التجاري الأمريكي للعام 1962، وقانون الابتكار والمنافسة الأمريكي للعام 2021؛ بغية تحليلها وتفسيرها وبيان رأينا فيها.

خامسًا: خطة البحث

لدراسة جميع المفردات المتعلقة بـ «التكييف القانوني للحرب التجارية الحمائية في عهد الرئيس الأمريكي جو بايدن» ارتأى الباحثون تقسيم البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الحرب التجارية الحمائية.

المبحث الثاني: الآثار القانونية للحرب التجارية الحمائية وسبل انقضائها.

المبحث الأول

ماهية الحرب التجارية الحمائية

لبيان ماهية الحرب التجارية الحمائية قسم الباحثون هذا المبحث إلى أربعة مطالب؛ في المطلب الأول يسلطون الضوء على مفهوم الحرب التجارية الحمائية، بينما خصصوا المطلب الثاني لتوضيح خصائص هذه الحرب، وركزوا في المطلب الثالث على أسباب نشوء الحرب التجارية الحمائية، وكرسوا الجهد في المطلب الرابع لبيان الأساس القانوني لنشوء هذه الحرب، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

مفهوم الحرب التجارية الحمائية

تعد السياسة التجارية من أهم الأدوات التي تتبعها الدول للتحكم في نشاطها التجاري، وعادة ما تتوجه وفقًا لخطط تتلاءم مع نموها الاقتصادي؛ من تحسن معدلات التضخم، وتقليص نسبة البطالة، والتوازن في ميزان المدفوعات. والسياسة التجارية بدورها تنقسم إلى قسمين، أولهما: حرية التجارة. وثانيهما: الحماية التجارية[3]؛ أما بالنسبة إلى حرية التجارة فإنها تعني إلغاء جميع القيود والمعوقات الجمركية، واللاجمركية، التي تعوِّق تدفق حركة التبادل التجاري بين الدول.

وعلى النقيض من ذلك فإن الحماية التجارية تعني وضع القيود والعراقيل أمام الواردات، من خلال حاجز الرسوم الجمركية، وما شابه ذلك، لحماية صادرات الدولة من المنافسة الأجنبية، والحدِّ من العجز في الميزان التجاري، وعادة ما ينتهي هذا الإجراء الأخير بإعلان الحرب التجارية؛ لأن الأصل في التعاملات التجارية هو حرية التجارة التي تعد من المبادئ الأساسية التي أُسست عليها منظمة التجارة العالمية (WTO) المنبثقة عن اتفاقيات الـ (GATT).

وعليه فقد تُعرَّف الحرب التجارية الحمائية بأنها «معركة اقتصادية، تؤشر إلى وجود صراع بين دولتين، أو أكثر، تُستخدَم فيها الرسوم الجمركية التي تعيق، أو تعطل،

(3) Dr. Dinh Ba Hung and Dr. Nguyen Hoang Tien, Trade Freedom and Protectionism of Leading World Economies in the Global Trade System, International Journal of Commerce and Management Research, Vol. 5, Iss. 3, May 2019, p. 100.

حركة التبادل التجاري بينها؛ بهدف حماية الشركات والوظائف الوطنية من المنافسة الأجنبية»[4]، أو أنها «حالة انتقام (الحمائية)، وهي عبارة عن قيام إحدى الدول باتخاذ قرارات تجارية أحادية ضد دولة أخرى، من خلال زيادة المعوقات التجارية، ومن أهمهما التعرفة الجمركية»[5]. ويرى جانب آخر[6] أنها «نزاع اقتصادي ناتج عن الحمائية الشديدة التي تقوم فيها الدول برفع، أو إنشاء تعريفات، أو حواجز تجارية أخرى بعضها ضد بعض؛ استجابة للحواجز التجارية التي أنشأها الطرف الآخر».

ويرى الباحثون أنه يمكن القول إن الحرب التجارية الحمائية تكمن في قيام دولتين، أو أكثر، بفرض رسوم جمركية، أو حواجز تجارية مماثلة الأثر على واردات الدولة المقابلة، من المنتجات أو الخدمات، وذلك بهدف حماية الصناعات الوطنية، أو تحسين ميزان مدفوعات التجارة الخارجية.

المطلب الثاني

آليات تنفيذ الحرب التجارية الحمائية

تبنى الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، في 22 يناير 2018، شعار «أمريكا أولًا» America First، وأعلن الحرب التجارية الحمائية على نطاق واسع، وذلك بتوصية من لجنة التجارة الدولية الأمريكية (U.S.I.T.C)، من دون الأخذ بعين الاعتبار ردود الأفعال الخارجية؛ لأن الشعار – في حد ذاته – يتعارض مع مبادئ حرية التجارة والعولمة الاقتصادية.

ودخلت شرارة هذه الحرب حيِّز التنفيذ مع الخطاب الذي أدلى به في حفل تنصيبه كونه الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة، حيث قال: «إن شعار «أمريكا أولًا» سيحكم جميع قرارات الولايات المتحدة من الآن فصاعدًا، وسنعيد لأمريكا عظمتها[7]،

(4) Pablo D. Fajgclbaum and Amit K. Khandklwa, The Economic Impacts of the US-China Trade War, Princeton and NBER, Columbia GSB and NBER, September 2021, p. 1.

(5) Selcan Serdaroglu Polatay, Who Likes Cooperation? A Long-Term Analysis of the Trade War between the US, the EU and China, Research Published, International Relations, Sage, Vol. 17, No. 67, (2020), p. 42.

(6) Surender More, Us-China Trade War: Learning by Doing, p. 184, available at: <https://www.researchgate.net/publication/329753777_US- China_Trade_War_Learning_by_Doing> (last visited 1-10-2021).

(7) Luis da Vinha, Managing an "America First" Strategy: Donald Trump's Transition from a Private to a Public Executive, Portuguese Journal of Political Science, December 2018, p. 14.

وبصفتي رئيسًا للولايات المتحدة سأضع دومًا هذا الشعار أولًا، مثلما ينبغي على زعماء الدول الأخرى أن يضعوا بلدانهم أولًا»[8]. وفي السياق نفسه قال: «إن الولايات المتحدة ستدافع – من جانب واحد – عن سيادتها وأمنها الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، حتى لو كان ذلك يعني المخاطرة بالاتفاقيات القائمة مع الدول الأخرى، سواء كانت ثنائية، أو متعددة الأطراف». وأضاف ترامب، في خطابه المتلفز، بأن الآلية التي سيستخدمها – في تنفيذ هذه الحرب – هي الحماية الجمركية (الحمائية).

ومن الجدير بالذكر، لو أمعنا النظر في ماهية المصطلح (الحمائية) لوجدنا أنه يتضمن ثلاث وسائل لحماية الاقتصاد الوطني، وهي: التعريفات الجمركية Tariffs، ونظام الحصص الاستيرادية Quotas، والقيود النقدية Currency Regulation، وعليه سيستعرض الباحثون هذه الأنواع من الآليات في ثلاثة فروع، على النحو التالي:

الفرع الأول

التعريفات الجمركية Tariffs

تُعرَّف التعريفات، أو الرسوم الجمركية، بأنها «الضرائب التي تُفرَض على المنتجات، والبضائع المستوردة من الخارج، وتُدفع في أثناء عبور هذه المنتجات حدودَ سلطات الدولة المضيفة لها، بما فيها المياه الاقليمية، أو المجال الجوي، أو البري»[9]. وعادة ما تُستخدَم الرسومُ الجمركيةُ، من قبل الدول، أداةً لحماية صناعاتها الوطنية ومنتجاتها المحلية من المنافسة الأجنبية؛ عن طريق رفع أسعار السلع المستوردة؛ الأمر الذي يكون سببًا في تشجيع الشركات المحلية على زيادة إنتاجها، وقدرتها التنافسية، وتخطي العجز الوارد في التجارة الخارجية. كما أن الدولة – من جانب آخر – تحقق، من خلال هذه الرسوم، إيرادًا ضمن إيرادات مالية لتغطية النفقات، أو لسد العجز في الموازنة العامة[10].

(8) Trump at Davos: "As President of the United States, I will always put America First. Just like the leaders of other countries should put their countries first", for more details, see the following website: < https://www.weforum.org/agenda/2018/01/trump-at-davos-trade-tax-cuts-and-america-first> (last visited 2-10-2021).

(9) Definition of <Customs Duty, an article published in a newspaper The Economic Time, Available on the following website: <https://economictimes.indiatimes.com/definition/customs-duty> (last visited 4-10-2021).

(10) ريبين عبدالسلام محمد، الإعفاءات في النظام الضريبي العراقي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة السليمانية، العراق، 2008، ص24 – 27.

وعادةً يُطلق على الجداول التي تتضمن أسعار الرسوم الجمركية للسلع والمنتجات عند استيرادها، أو تصديرها، «التعرفة الجمركية» Tariffs[11]، ويعد فرض الرسوم الجمركية على الواردات من أكثر الوسائل الحيوية التي تستخدمها الدول، والحكومات، في التأثير على مجريات التجارة الدولية، وعليه يمكن القول إنها تُستخدَم حارسًا قائمًا على حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية؛ إذ إن فرضها بنسب كبيرة على الواردات، من المنتجات الأجنبية المُنافسة للمنتجات المحلية، يجعل تلك الواردات باهظة الثمن في أسواق الدولة المضيفة، وتؤدي إلى تحجيمها، وتحمي الأسواق من ظاهرة الإغراق، كما أن فرض الرسوم الجمركية على هيئة التعرفات الجمركية يسهم في توفير العملة الصعبة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات[12].

تجدر الإشارة إلى أن فرض هذه الرسوم، بنسب متفاوتة، تكون وفقًا للأهمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للسلع والمنتجات المستوردة للدولة المضيفة، وتكون للدولة المستوردة الحرية في تنظيم التعرفة الجمركية بالقانون الداخلي[13]، بيد أن هذه الحرية قد تُحدُّ، أو تُقيَّد إذا دخلت الدولة في التكتلات الإقليمية أو الدولية، أو تدخل في حلبة منظومة الاقتصاد الإقليمي، أو العالمي. وتلتزم بموجب التعهدات، أو الاتفاقات الثنائية، أو الجماعية، بتخفيض نسبة تحصيل الرسوم الجمركية الواردة على السلع، والمنتجات المتبادلة إلى حد معين[14].

الفرع الثاني

نظام الحصص الاستيرادية Quotas

تكمن ماهية هذا النظام في قيام الدولة بفرض حصص كمية على الواردات من السلع والمنتجات التي يتم استيرادها من الخارج، كإجراء احترازي للحد من تدفقها، والأساس في هذا النظام هو تخصيص حصص محددة للاستيراد الخارجي من البضائع، أو

(11) نعمة رزق نمر الخزندار، أثر تخفيض التعرفة الجمركية للمدخلات الوسيطة المستوردة على النمو في الناتج المحلي الإجمالي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص48.

(12) المرجع السابق، ص51.

(13) من هذه القوانين: قانون التعرفة الجمركية رقم 21 لسنة 1993 لإقليم كوردستان العراق، وقانون التعرفة الجمركية العراقي رقم 22 لسنة 2010 المُعَدَّل، وقانون التعرفة الجمركية للولايات المتحدة للعام 1930 المُعَدَّل.

(14) من هذه الاتفاقيات: اتفاقية التعرفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لسنة 2012، واتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى للعام 2005، واتفاقيات الجات (GATT) للعام 1947، واتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) لسنة 1995.

السلع، أو الخدمات[15]، أما فوائده فيفترض أن يساعد على دعم الإنتاج المحلي، ويحول دون تسرب النقد الأجنبي.

ويرى جانب من الفقه[16] بأن نظام الحصص يعد شكلًا من أشكال التدخل في التجارة الخارجية للدول، وينظر إليه على أنه من الممارسات غير العادلة؛ لأنه يؤثر في أسواق السلع التي يتم الاتجار فيها بقرارات إدارية، ويُستخدَم سلاحًا من أسلحة الحرب التجارية الحمائية. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة اعتبرت نظام الحصص الاستيرادية، أو القيود على الكمية، ذات صلة وثيقة باعتبارات تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، ولجأت إليه مرتين، الأولى: عندما خططت لتقليص واردات السكر من كوبا، قبل فرض الحظر الكامل عليها في 19 أكتوبر 1960، والثانية: عندما قررت الحدّ من واردات بعض السلع الزراعية والمواد الخام، بما في ذلك البترول، واستثنت من هذه القيود دولتين، هما: كندا والمكسيك؛ نظرًا إلى وجود شكل من أشكال اتفاقيات التجارة الحرة Nafta بينها وبينهما[17].

الفرع الثالث

القيود النقدية Regulation Currency

تعد القيود النقدية، أو الرقابة على الصرف الأجنبي، وسيلة مهمة من الوسائل الاقتصادية المُسْتَخْدَمة في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة. وفرض مثل هذه القيود يستند إلى الشرعية الدولية؛ إذ بموجب قواعد القانون الدولي، فإن لكل دولة اختصاصًا شاملًا في تنظيم شؤونها النقدية، فتملك السيطرة على نقدها باعتبارهِ صفة من صفات السيادة الداخلية المعترف بها دوليًّا، ولا يحد من سلطانها إلا الالتزامات الدولية التعاقدية، وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية الدائمة[18]، ولجنة الدعاوى الدولية بالولايات المتحدة

(15) مخنف سوفيان، مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل اجراءات ترامب الحمائية، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل للبحث العلمي، ع16، مارس، 2018، ص129.

(16) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، طبعة خاصة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص474.

(17) المرجع السابق، ص475.

(18) أكدت محكمة العدل الدولية الدائمة هذا المبدأ في قضية (Serbian and Brazilian Loans Case) بالقول: «إن من المبادئ المعترف بها أيضًا أن الدولة تمتلك الحق في تنظيم نقدها؛ فالنقد مثل الرسوم والضرائب، أو قبول الأجانب من الموضوعات التي يجب اعتبارها داخلة بصفة أساسية في الاختصاص الداخلي للدولة، وأن الدولة التي تغيِّر، أو بصفة خاصة تخفض قيمة نقدها، أو تقيد قابلية تحويله إلى الخارج، أو تتخذ إجراءات أخرى تؤثر في الدائنين الأجانب، لا تكون وفقًا للقانون الدولي العرفي، قد ارتكبت خطًا

الأمريكية[19]، وهذا يعني أن لكل دولة صاحبة سيادة الحق في توجيه وتنظيم شؤونها النقدية والمالية، ولها أن تفرض قيودًا قانونية على ما يردها من مدفوعات دولية، من خلال الرقابة على الصرف الأجنبي وتحويل العملة[20].

تجدر الإشارة إلى أن إرهاصات وضع مثل هذه القيود بدأت خلال الثلاثينيات من القرن المنصرم، إثر انهيار قاعدة الذهب[21]، حيث لجأت العديد من الدول إلى التدخل المباشر في سوق الصرف الأجنبي؛ بغية التحكم في الكميات المطلوبة، والمعروضة منه بسعر معيَّن، ووضعت ضوابط معيَّنة للمحافظة على مستوى أسعار الصرف بين العملات الوطنية، والعملات الأجنبية، ومنها عدم السماح بتحويل العملة الوطنية إلى عملات أخرى، إلا في ظل قواعد محددة تضعها وتشرف عليها الدولة، وإخضاع دخول الصرف الأجنبي وخروجه لقواعد معيَّنة، وإلزام المُصدرِين بتسليم حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية إلى الحكومة، وإلزام المستوردين بشراء العملات الصعبة اللازمة لسداد قيمة الواردات من السلطة؛ وفقًا لأسعار رسمية، يتم تحديدها سلفًا بقرار حكومي، وخارج هذا النطاق لا يجوز لأي شخص التعامل بالنقد الأجنبي[22]، وهذا يعني أن القيود النقدية تعني «سيطرة الحكومة على النقد الأجنبي، وعلى معدل المدفوعات الدولية»[23].

ومما لا شك فيه أن هناك العديد من الأغراض التي تدفع الدولة إلى اللجوء إلى فرض القيود النقدية والرقابة على الصرف، أهمها: حماية ميزان المدفوعات الوطنية، والقضاء على حدوث التضخم، وتدعيم الصناعة الوطنية، من خلال تقييد الواردات التي تنافس الصناعة المحلية[24].

دوليًّا تُسأل عنه خارج حيِّز الالتزامات التعاقدية»، لتفصيل أكثر ينظر: عصام الدين مصطفى بسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص139.

(19) تجدر الإشارة إلى أن لجنة الدعاوى الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية أيدت هذا المبدأ في دعوى Tabar عندما قررت أنه: «لا يعتبر القانون الدولي، والمعاهدات التجارية المعتادة مانعًا من قيود الصرف، ومادامت إجراءات الرقابة لا تتسم بطابع التمييز، فلا يوجد اعتداء على مبدأ من مبادئ القانون الدولي»، للتفصيل، ينظر: عصام الدين مصطفى بسيم، المرجع السابق، ص139.

(20) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص475.

(21) حسين نجم الدين، تطور الاقتصاد الدولي في ظل سيطرة الرأسمالية، دار النهضة العربية، القاهرة 1984، ص134.

(22) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987، ص166.

(23) محمد أحمد غانم، قواعد الحماية الموضوعية والإجرائية للاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي والقانون المصري المقارن، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2009، ص288.

(24) رواء يونس الصفار، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الموصل، 2010، ص140.

يُسْتَشفُ مما تقدم أن هناك ثلاث آليات مؤثرة يمكن استخدامها كأدوات اقتصادية في السياسة الخارجية لحماية الاقتصاد الوطني، والإجراءات الحمائية، ولكن السؤال الذي يُثار هنا، هو: أي آلية من هذه الآليات فضلتها الإدارة الأمريكية السابقة لدى إعلانها الحرب التجارية الحمائية؟ لقد أجاب الرئيس السابق دونالد ترامب صراحةً عن هذا التساؤل في الجزء الأخير من خطابه المتلفز بالقول: «إن الولايات المتحدة الأمريكية تدخل في تجارة غير عادلة مع العالم بشكل عام، وعلى وجه خاص ما يتعلق بعلاقاتها التجارية مع الصين، وستفرض رسومًا جمركية على المنتجات المستوردة حمايةً للشركاتِ الصناعية الأمريكية من المنافسة الأجنبية غير العادلة»[25].

ومع ذلك لم يغفل ترامب آلية نظام الحصص الاستيرادية Quotas، حيث فرضه على الصلب القادم من كوريا الجنوبية بنسبة 70%، وبمعدل ثلاث سنوات[26]، ولكن بصورة رئيسة فضَّل استخدام آلية التعريفات الجمركية على سائر الآليات؛ لأنها – في نظره – أكثر تأثيرًا من غيرها على حماية المنتجات الوطنية، وتخفيض نسبة البطالة، ومواجهة العجز المستمر في الميزان التجاري.

وتطبيقًا لذلك أصدر أوامر تنفيذية للجهات المعنية بتطبيق حزمة من الرسوم الجمركية على الواردات المتأتية من بعض الدول التي يعتقد أنها تتسبب في ضرر فادح للاقتصاد الأمريكي، وبهذا الصدد أكد «روبرت لايت هايزر» الممثل التجاري الأمريكي السابق أن قرار فرض الرسوم الجمركية خطوة مثلى نحو تحقق العدالة في العلاقات الاقتصادية الخارجية، وجاء وفقًا لتقديرات المستشارين التجاريين للرئيس ترامب[27]، وفي مقدمهم أمير الحرب التجارية المستشار «بيتر نافارو».

وفيما يلي يعرض الباحثون أهم محطات تطبيقات الحرب التجارية الحمائية، في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب:

1- بداية الأمر كانت في 21 يناير 2018، حيث وقَّعت إدارة الرئيس السابق ترامب على مذكرة تنفيذية لفرض رسوم جمركية على الواردات الصينية من الصلب،

(25) Trump Administration Imposes Substantial Tariffs Ushering in America First Agenda "Kirkland Alert, January 25-2018, p. 1.

(26) US exempts South Korea from steel tariffs, revises free trade deal Article published on the following website:< https://www.thehindubusinessline.com/news/world/us-exempts-south-korea-from-steel-tariffs-revises-free-trade-deal/article23353092.ece> (last visited 3-10-2021).

(27) Statement by U.S. Trade Representative Robert Lighthizer on Section 301 Action, <https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2018/july/statement-us-trade-representative> (last visited 3-10-2021).

بنسبة 10%، والألمنيوم بنسبة 25%، ووحدات من خلايا الطاقة الشمسية بنسبة 30%، وبقيمة سوقية تبلغ 500 مليار دولار سنويًا[28]. كما وقَّع الرئيس الأمريكي السابق ترامب في 22 مارس 2018 مذكرة تنفيذية أخرى بنسبة 25% على قائمة بنحو 1300 من المنتجات الأخرى. وفي 5 أبريل 2018 أمر الرئيس ترامب إدارته بفرض رسوم إضافية على واردات الولايات المتحدة من السلع الصينية، بقيمة 100 مليار دولار سنويًا. وفي 30 أغسطس 2019 عاد مجدَّدًا وفرض رسومًا إضافية أخرى بنسب تتراوح بين 25% و30%، وتصل قيمتها إلى 300 مليار دولار من الواردات، من قطاعات الأغذية والنسيج والأثاث المنزلي[29].

وتجدر الإشارة إلى أنه في تاريخ 15 يناير 2020 توصلت الصين والولايات المتحدة إلى إبرام اتفاق مبدئي بينهما لنزع وتيرة الحرب التجارية، وبموجبها تم تخفيض نسبة هذه الرسوم إلى 7.5% لكل صنف من أصناف الصادارات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية[30].

2- فرض رسوم جمركية بنسبة 50% على الواردات الأمريكية من المنتجات الصناعية لكوريا الجنوبية، خاصة ما يتعلق بـ «الغسالات المنزلية» من شركتي GNUSMAS وGL، وبنسبة 25% على الواردات من الصلب، و10% على الألمنيوم[31]، بيد أنه في 1 مايو 2018، أكد «روبرت لايت هايرز» الممثل التجاري الأمريكي أن الولايات المتحدة عدلت عن قرارها بفرض رسوم جمركية على الصلب والألمنيوم، وذلك لأسباب تتعلق بالأمن القومي[32].

3- فرض رسوم جمركية بنسبة تصل إلى 100% على الواردات الأمريكية من المنتجات الفرنسية من الشامبانيا، وجبنة الروكفور، وحقائب اليد، ومساحيق

(28) Trump to Impose Sweeping Steel and Aluminum Tariffs: <https://www.nytimes.com/2018/03/01/business/trump-tariffs.html> (last visited 3-10-2021).

(29) Trump's trade war is ramping up: https://www.vox.com/recode/2019/5/16/18626137/trump-china-huawei-trade-war (last visited 3-10-2021).

(30) Trump signs 'phase one' trade deal with China in push to stop economic conflict: <https://www.cnbc.com/2020/01/15/trump-and-china-sign-phase-one-trade-agreement.html> (last visited 3-10-2021).

(31) U.S. washer tariffs put Samsung, LG supply chains through the wringer: <https://www.reuters.com/article/us-usa-trade-samsung-idUSKBN1FJ0LZ> (last visited 3-10-2021).

(32) US exempts South Korea from steel tariffs. op.ct.

التجميل، والأواني الخرفية[33].

4- بتاريخ 1 يونيو 2018 تم فرض ضرائب جمركية بنسبة 25% على الواردات الأمريكية من الألمنيوم والفولاذ والصلب القادمة من 11 دولة (كندا، والبرازيل، وكوريا الجنوبية، والمكسيك، وروسيا، وتركيا، واليابان، وتايوان، وألمانيا، وفرنسا، والهند)، ولكن في خطوة غير مسبوقة أعلن الرئيس ترامب في 16 مايو 2019 إعفاء كل من كندا، والمكسيك، من الرسوم الجمركية على الواردات من الصلب والألمنيوم نظرًا إلى دخول الدول الثلاث في اتفاق جديد لتجارة حرة بينهم، بديلا عن اتفاقية (NAFTA)[34].

5- بتاريخ 13 أغسطس 2018 تم فرض ضرائب جمركية إضافية بنسبة 50% على واردات الولايات المتحدة من الصلب التركي[35].

6- بتاريخ 22 مايو 2018 تم التوقيع على مذكرة بفرض ضرائب جمركية بنسبة 10% على الطائرات، و20% على الواردات الأخرى من السيارات، و180 من المنتجات النموذجية، مثل: الزيتون، والويسكي، والنبيذ، والجبن، والزبادي، القادمة من دول الاتحاد الأوروبي[36].

أما في عهد إدارة الرئيس بايدن، فقد حدثت لهذه الحرب تقلبات بين مد وجزر، سواء بالتشديد، أو التخفيف، أو الإعفاء، وذلك وفق رؤى واستراتجية الإدارة الأمريكية الجديدة لهذا الملف الشائك. بداية بالنسبة إلى الحرب التجارية الحمائية ضد جمهورية الصين الشعبية فقد أعلنت وزيرة الخزانة الأمريكية «جانيت يلين» أن الرئيس بايدن لا يعتزم الإلغاء، أو تخفيض الرسوم الجمركية التي فرضتها الإدارة السابقة، وأنها ستظل سارية في الوقت الحالي، وبهذا الشأن قالت «كاترين تاي» الممثلة الجديدة للتجارة الأمريكية (USTR): إن التعريفات الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية ستبقى لحين حسم

(33) US vows 100% tariffs on French cheese, champagne, luxury goods over digital tax, <https://www.france24.com/en/20191203-usa-france-tariff-retaliation-gafa-digital-tax-champagne-cheese-handbags-luxury-goods-section-301-trade> (last visited 3-10-2021).

(34) Trump tariffs exempt Canada and Mexico: https://www.cbsnews.com/news/trump-tariffs-will-exempt-canada-and-mexico (last visited 3-10-2021).

(35) Trump's doubling of tariffs on Turkish steel against law, US trade court says: <https://www.dailysabah.com/business/trumps-doubling-of-tariffs-on-turkish-steel-against-law-us-trade-court-says/news> (last visited 3-10-2021).

(36) Trump tariffs, Article published on the following website, <https://en.wikipedia.org/wiki/Trump_tariffs> (last visited 3-11-2021).

الموضوع خلال اجتماع تجاري يبرم بين الطرفين، عندما يكون الوقت مناسبًا ومهيئًا لذلك[37].

أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فقد فرضت إدارة الرئيس بايدن، في 12 يناير 2021، رسومًا جمركية جديدة بنسبة 25% على منتجات معيَّنة (النبيذ، والمشروبات الكحولية، والأجبان، وزيت الزيتون)، وبنسبة 15% على أجزاء تصنيع، وقطع غيار الطائرات الفرنسية، والألمانية المنافسة لشركة Boeing[38]، وفيما يخص الصلب والألمنيوم فقد توصلت الإدارة الجديدة، بتاريخ 31 أكتوبر 2021، إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي لإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على هذه الفئات من الواردات، وقالت وزيرة التجارة الأمريكية «جينا ريموندو»، بهذا الشأن: «إن الاتفاقية ستسمح لكميات محدودة من الورادات الأوروبية من الصلب، والألمنيوم، بدخول الولايات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية، اعتبارًا من 1 يناير 2022»[39].

تجدر الإشارة إلى أن هذه الإعفاءات لم تشمل المملكة المتحدة؛ ما أدى بصانعي الصلب البريطانيين إلى خيبة في الآمال؛ إذ تعد الولايات المتحدة ثاني أكبر سوق للصلب البريطاني، وبهذا الخصوص أكدت هيئة التجارة البريطانية للصلب أن صادراتها إلى الولايات المتحدة انخفضت بنسبة 50% تقريبًا، وأن القرار الأمريكي الأخير بإعفاء الصلب الأوروبي سيجعل المملكة المتحدة في وضع تنافسي ضعيف، مقارنة بالمنافسين الأوروبين القادرين على شحن منتجاتهم إلى الولايات المتحدة من دون دفع رسوم جمركية[40].

وفيما يتعلق بالواردات اليابانية من الصلب والألمنيوم، فإن الرسوم الجمركية المفروضة عليها من قبل إدارة الرئيس السابق ترامب، منذ 2018، لاتزال باقية، وسارية المفعول إلى عهد إدارة الرئيس الحالي جو بايدن، على الرغم من دخول الطرفين في

(37) US-China relations: is there still a trade war under Joe Biden's presidency: <https://www.scmp.com/economy/global-economy/article/3134191/us-china-relations-there-still-trade-war-under-joe-bidens> (last visited 3-11-2021).

(38) New U.S. tariffs on French, German aircraft parts: https://www.reuters.com/article/us-usa-trade-eu-aircraft-idUSKBN29H007> (last visited 4-11-2021).

(39) U.S., EU end Trump-era tariff war over steel and aluminum: https://www.reuters.com/world/us-eu-expected-announce-deal-ending-steel-aluminum-tariff-dispute-sources-say-2021-10-30> (last visited 3-10-2021).

(40) UK steel makers <left behind> as US ends trade war:< https://www.bbc.com/news/business-59113868> (last visited 5-10-2021).

مرحلة المفاوضات، وبذل جهود حثيثة لإزالتها، وإعادتها إلى مسارها الطبيعي[41]. كما أبقى الرئيس بايدن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الأمريكية من الصلب بنسبة 25%، والألمنيوم بنسبة 10%، المتأتية من الهند، وروسيا، وسويسرا، وتركيا، وكوريا الجنوبية[42].

وأكثر من ذلك، وفي خطوة غير متوقعة ألغى الرئيس بايدن قرار إدارة الرئيس ترامب الذي اتخذه في آخر يوم من رئاسته، والداعي إلى إعفاء الإمارات المتحدة العربية من الرسوم الجمركية، بنسبة الـ 10% المفروضة على الألمنيوم، بحجة أنها شريك أمني رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، وقال الرئيس بايدن إنه يرى من الضروري، في ضوء مصالح الأمن القومي، والإنتاج المحلي، أن يبقى على الرسوم الجمركية المطبقة على واردات الألمنيوم من الإمارات العربية المتحدة، حيث تعد هذه الأخيرة من أكبر المصدرين للألمنيوم الأولي إلى السوق الأمريكي، وبكميات كبيرة سنويًّا[43].

المطلب الثالث

أسباب نشوء الحرب التجارية الحمائية

لا جدال في أن هناك جملة من الأسباب الرئيسة التي دفعت الإدارة الأمريكية إلى إعلانها الحرب التجارية الحمائية المنبثقةً من شعار «أمريكا أولًا» AMERICA FIRST، ولكن قبل الخوض في دراسة ماهية هذه الأسباب، حبذ الباحثون الوقوف على حيثيات الخطاب المتلفز للرئيس السابق ترامب، خلال حفل تنصيبه رئيسًا للولايات المتحدة، لاستخراج النقاط المهمة فيه، حيث قال: «إن الولايات المتحدة وجدت نفسها أنها دخلت، في الآونة الأخيرة، تجارة غير عادلة مع معظم دول العالم، وعلى رأسها الصين»[44]. وتابع: «وعلى ذلك سنقوم بفرض رسوم جمركية على الدول التي تقف حجر عثرة أمام التنمية الاقتصادية لأمريكا العظمى».

(41) U.S. will open talks with Japan on import steel, aluminum tariffs: https://www.reuters.com/business/us-will-open-talks-with-japan-import-steel-aluminum-tariffs-2021-11-12> (last visited 15-11-2021).

(42) U.S.-EU metals talks avert tariff hike on American motorcycles, whiskey: <https://www.reuters.com/business/eu-agrees-partial-truce-with-us-over-trump-tariffs-2021-05-17 > (last visited 15-11-2021).

(43) Biden to keep tariffs on aluminum imports from UAE, reversing Trump: <https://www.reuters.com/article/us-usa-trade-aluminum-emirates-idUSKBN2A204N> (last visited 15-11-2021).

(44) Trump at Davos, op.cit.

ويُفهَم من الخطاب أن آلية إشعال وتيرة الحرب التجارية تكمن في وضع الحواجز والعراقيل أمام حرية التجارة بين الدول، وعلى رأسها حاجز «التعريفة الجمركية»، من دون الأخذ بعين الاعتبار المواثيق والاتفاقيات الدولية التي أُبرِمت في هذا المجال، فلو أمعنا النظر إلى فترة الخمسينيات من القرن المنصرم لوجدنا أن الولايات المتحدة كانت الراعي الأول والداعم الرئيس لإبرام جميع الاتفاقات والمعاهدات التي تصوب لمصلحة إزالة الحواجز الجمركية التي تعيق حركة انتقال السلع والخدمات بين الدول؛ إذ في العام 1944، عندما كانت الحرب العالمية الثانية على مشارف انتهائها، وكانت دول العالم منهكة تمامًا من جراء الحرب، وكانت اقتصاداتها تكاد تقترب من حد الجمود، لاسيما الدول الضالعة في الحرب، والحليفة للولايات المتحدة، مثل: دول الاتحاد الأوروبي، عندئذ كان اقتصاد العالم أحادي القطب، ويتمثل في الولايات المتحدة؛ لأن هذه الأخيرة خرجت من الحرب متفوقة، وتمتلك طاقة إنتاجية كبيرة، وقدرات اقتصادية عالية؛ ما دفعها إلى تكريس هيمنتها، وقوتها، وسيطرتها على التجارة الخارجية الدولية.

وفي ضوء ذلك بادرت الولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة المشكلات الاقتصادية العالقة والمتفاقمة دوليًا، وتركزت محاوره في مساعدة الدول المنهارة اقتصاديًا في تنمية اقتصادها، ودعم العملات الوطنية وإنقاذها من التدهور، والحدِّ من التضخم، وتحرير التجارة الدولية من العوائق والعقبات، وقد استجابت 44 دولة للطلب، وانعقد مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods في غابات بريتون، بولاية نيوهامبشير بتاريخ 1 يوليو 1944، واستغرقت محادثات المؤتمر 21 يومًا متواصلة، وفي النهاية وافقت كل الدول الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير المشتركة من أجل النهوض بالاقتصاد العالمي، وتخصيص مبالغ نقدية لإعادة إعمار الدول المنكوبة خلال الحرب، ودعم العملات الوطنية باستخدام الدولار الأمريكي بدل الذهب، وجعله العملة الثابتة، ووُضعت اللبنة الأولى من أجل استقرار النظام المالي والاقتصادي العالمي.

وكان من المفترض، حينذاك، إنشاء ثلاث هيئات دولية رئيسة، بيد أنه تم التصويت والإقرار على هيئتين فقط، هما: صندوق النقد الدولي (I.M.F)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (I.B.R.D)؛ أما الهيئة الثالثة فهي منظمة التجارة الدولية (ITO)، وقد أُرجئ التصويت عليها إلى أجل غير مسمى؛ لتحفُّظ عدد من الدول الأعضاء[45]. وفي العام 1947 عادت الولايات المتحدة الأمريكية مجدَّدًا لإثارة موضوع إنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO)، وكان الغرض منه تبني فكرة حرية التجارة التي تتجسد في إزالة جميع

(45) Charles E. Ochem and Abiola O. Oyewo, The World Trade Orginazation: Implication on Global Economy, Global Journal of Politics and Law Research, Vol. 3, No. 6, 2015, p. 29.

الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعوق تدفق وحركة السلع والخدمات بين دول العالم، وتبدو العلة هنا واضحة؛ لأنها (الولايات المتحدة)، بالطبع، كانت الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك كفاءة اقتصادية عملاقة؛ من حيث القدرة على تصنيع مختلف السلع والخدمات، وتصديرها إلى بقية دول العالم.

ولذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعمل جاد ومثابر؛ من أجل إعلان أول اتفاقية خاصة بحرية التجارة، وبالفعل تحقق لها ذلك في جنيف – بسويسرا – في العام 1947، حيث وقعت 23 دولة على «الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة» (GATT)، ولتطبيق أغراض وأهداف الاتفاقية (حرية التجارة)، عُقِدَت ثماني جولات متتالية من المفاوضات[46]، وتعد إزالة أو تخفيض التعريفات الجمركية محورًا أساسيًا للمفاوضات في كل جولة.

وفي ختام الجولة الأخيرة المسماة «جولة أوروغواي»، أُبرمت اتفاقية مراكش في 15 أبريل 1994، ووقعت عليها 117 دولة، وقد تضمنت شروط هذه الاتفاقية تحويل الـ (GATT) إلى «منظمة التجارة العالمية» World Trade Organization؛ لتصبح الإطار المؤسسي الذي يحتضن جميع اتفاقيات الـ «جات» منذ سنة 1947، وحتى نهاية جولة أوروغواي سنة 1994، والاتفاقيات التي تضاف إليها مستقبلًا.

وتُعرَّف الـ (WTO) بأنها «منظمة دولية تعمل على تعزيز حرية التجارة العالمية، من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار

(46) The GATT negotiating rounds are:

A- Geneva-round, start 1947, the number of participating countries was 23 countries.

B-Annesy-round, start 1949, the number of participating countries was 34 countries.

C- Torquay- round, start 1950, the number of participating countries was 34 countries.

D- Geneva 2-round, start 1956, the number of participating countries was 22 countries.

E- Dillon-round, start 1960, the number of participating countries was 45 countries.

F- Kenneny-round, in (1964- 1967), the number of participating countries was 48 countries.

G- Tokyo-round, in (1973- 1979), the number of participating countries was 102 countries.

H- Uruguay-round, in (1986 -1994), the number of participating countries was 123 countries.

For more details, see the official website of the organization:
<https://www.wto.org/english/docs_e/gattbilaterals_e/indexbyround_e.htm>
(last visited 17-11-2021).

اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية، وبيئية، وحماية الملكية المعنوية»[47]، وكان نشوؤها بمنزلة أكبر حدث تجاري في القرن العشرين، وامتدت آثاره إلى القرن الحالي؛ خاصة أن الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف التي تشرف على تطبيقها المنظمة، غطت كل جوانب العلاقات الاقتصادية، والتجارية، والفكرية...[48].

هذا وتتولى منظمة التجارة العالمية (WTO) الإشراف على تنظيم تحرير تدفقات التجارة العابرة لحدود الدول، وتهدف إلى منع القيود التشريعية، والفنية، والاقتصادية التي تتمثل في الحواجز الجمركية، وغير الجمركية، ولها آليات الإشراف والمتابعة، ولها هيئة التحكيم للالتجاء إليها عند الضرورة، وعلى هذا النحو لاقت المنظمة إقبالاً واسعًا من قبل الدول للانضمام إليها؛ إذ بلغ عدد الدول الأعضاء 164 دولة، وأصبح عدد الدول الأعضاء بصفة مراقب 25 دولة[49].

وفي نوفمبر 2001 انطلقت الجولة التاسعة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، وكان أحد المحاور الأساسية للجولة هو مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بخفض التعريفات الجمركية المفروضة من قبل الدول النامية، وعلى رأسها: الصين، والهند، والبرازيل، على المنتجات الأمريكية. وعلى الرغم من فشل الجولة في تحقيق أهدافها في العام 2011، فإن الولايات المتحدة نجحت – بطريقة أو بأخرى – في إقناع هذه الدول بفتح أسواقها أمام البضائع الأمريكية بكل انسيابية[50].

ويُسْتَشف من كل ما تقدم أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت – خلال أكثر من نصف قرن منصرم – بجهد ومثابرة، وبذلت كل ما في وسعها من أجل إنشاء نظام اقصادي عالمي جديد، تسوده العولمة الاقتصادية المبنية على الحرية الاقتصادية، وإزالة كل الحواجز والعقبات التي تعوق حركة السلع، والخدمات بين الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية، وعلى رأسها الحواجز الجمركية.

ومن هنا يُثار تساؤل مفاده: لماذا وقفت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، في العام 2018، ضد كل هذه الفترة الحافلة ببذل الجهود، والمثابرة من أجل إنشاء

(47) سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2005، ص46.

(48) Richard Baldwin, The World Trade Organization and the Future of Multilateralism, Journal of Economic Perspectives, Vol. 30, No. 1, 2016, p. 96.

(49) The statistics are available on the official WTO website: <https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm> (last visited 10-11-2021).

(50) Valbona Muzaka and Matthew Louis Bishop, Doha Stalemate: The End of Trade Multilateralism? Review of International Studies, Vol. 41, No. 2. 2015, p. 388.

نظام خاص بحرية حركة التجارة بين الدول، وإزالة الرسوم الجمركية، بل والمذهل في الأمر هو وقوفها على نقيض مواقفها السابقة، وذلك بإعلانها الحرب التجارية، من خلال فرض الحواجز الجمركية أمام حركة تداول السلع والخدمات بين معظم الدول وأمريكا، والتهديد بالانسحاب من الاتفاقيات الخاصة بالتجارة الحرة المؤسسة، والداعمة لها، وفي مقدمها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. والتساؤل نفسه موجه إلى إدارة الرئيس الحالي جو بايدن، وذلك لضلوعها في استمرارية هذه الحرب وديمومتها، وعليه يمكننا الإجابة عن هذا التساؤل، من خلال النقاط التالية التي تعد بمنزلة الأسباب الرئيسة للإعلان الأمريكي عن الحرب التجارية الحمائية وديمومتها[51]:

1- إذا كان الاقتصاد العالمي وحيد القطب في القرن المنصرم، والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن تزامنًا مع إنشاء منظمة التجارة العالمية، ظهرت تكتلات اقتصادية ضخمة، كقوة اقتصادية كبيرة تضم 25 دولة، في مقدمها الصين، ودول شرق آسيا، والاتحاد الأوروبي، وهذه التطورات أفقدت الاقتصاد الأمريكي قوته، وعظمته، وهيمنته على منظومة الاقتصاد العالمي.

2- إن تراجع الاقتصاد الأمريكي حدَّ من القدرة التنافسية الدولية مع التكتلات الاقتصادية بشكل كبير.

3- إغراق الأسواق الأمريكية بسلع هذه التكتلات الاقتصادية ومنتجاتها، لاسيما الصناعة الصينية، كونها تتميز بثمن أقل، وجودة أعلى عن نظيرتها من المنتجات الأمريكية.

4- انكماش الصناعة الوطنية الأمريكية بشكل لا مثيل له في التاريخ المعاصر، مع تسجيل العجز المخيف في الميزانية السنوية، وإبطاء معدلات النمو تدريجيًّا.

5- بروز نسبة البطالة المذهلة في الولايات المتحدة؛ لتصل إلى أعداد قياسية، مع ازدياد مستمر في هذه النسبة، وتفاقم حالات الإفلاس بين الشركات الوطنية؛ لعدم قدرتها على منافسة الشركات الأجنبية.

6- تسجيل الميزان التجاري اختلالًا كبيرًا لم يسبق له مثيل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية[52]؛ إذ أعلن مكتب الإحصاء الأمريكي وجود عجز تجاري

(51) لتفصيل أكثر ينظر: عبدالكريم محمود عبد، القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع22، 2009، ص51 و52.

(52) Yuhan Zhang, The US–China Trade War: A Political and Economic Analysis, Indian Journal of Asian Affairs, Vol. 31, No. 1, 2018, p. 53.

كبير في ميزان التجارة، فيما يتعلق بالتجارة الخارجية الأمريكية من السلع والمنتجات، وأشار المكتب إلى أن الميزان التجاري مع جمهورية الصين الشعبية يميل لمصلحة الصين منذ حوالي 14 سنة ماضية؛ ففي سنة 2007 بلغ حجم الواردات الأمريكية من الصين 321 مليار دولار، أما الصادرات الأمريكية إلى الصين فقد وقفت عند 63 مليار دولار فقط، وهو ما يعد إشارة واضحة إلى وجود عجز تجاري يقدر بـ 258 مليار دولار، ومع مرور الزمن شهدت هذه النسبة زيادة مطردة ومخيفة؛ لتصل في نهاية العام 2016 إلى 346 مليار دولار، وفي العام 2017 إلى 375 مليار دولار، وفي العام 2018 إلى 418 مليار دولار.

بيد أنه مع إعلان الشرارة الأولى من الحرب الحمائية التي أعلنها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، أصبح منحنى هذا العجز في تحسن مستمر؛ فقد انخفض هذا العجز في العام 2019 إلى 344 مليار دولار، وفي العام 2020 إلى 310 مليارات دولار، وفي نهاية أكتوبر 2021 إلى 286 مليار دولار[53]، وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا العجز ليس محصورًا في جمهورية الصين الشعبية فقط؛ إذ تشير الاحصائيات إلى أن الولايات المتحدة كان لديها اختلال في الميزان التجاري مع اليابان بقيمة 62.4 مليار دولار، ومع ألمانيا بقيمة 59.6 مليار دولار، ومع المكسيك بقيمة 58.8 مليار دولار، ومع كوريا الجنوبية بمبلغ 26.5 مليار دولار، ومع كندا بمبلغ 9.2 مليار دولار[54].

7- انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وسرقة المعرفة الفنية know how للصناعة الوطنية الأمريكية من قبل الشركات الأجنبية، وفي مقدمها الشركات الصينية، وقد أكد «جون ديمرز»، رئيس قسم الأمن القومي في وزارة العدل الأمريكية، أن الصين تتحمل عبء سرقة المعرفة الفنية، والتكنولوجيا الأمريكية في المرتبة الأولى[55]، وفي هذا الخصوص أكدت مجلة CNN Money الأمريكية أن اجمالي سرقة الصين للحقوق الملكية الفكرية الأمريكية يتراوح ما بين 180 و540 مليار

(53) The statistics are presented on the official website of the US Census Bureau: <https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html> (last visited 10-12-2021).

(54) James M. Dorsey, Trump's Trade Wars: A New World Order? Mideast Security and Policy Studies, No. 166, 2019, p. 9.

(55) The Department of Justice's National Security Division Chief Addresses China's Campaign to Steal U.S. Intellectual Property: https://www.natlawreview.com/article/department-justice-s-national-security-division-chief-addresses-china-s-campaign-to> (last visited 12-12-2021).

دولار سنويًا، ومن أبرز ملامح الشركات الصينية التي تقوم بالسرقة شركة بكين لتوربينات الرياح company turbine wind Beijing[56].

8- اعتبرت الإدارة الأمريكية أن بعض الواردات القادمة من الخارج ستشكل خطرًا على الأمن القومي الأمريكي، ووجهت تهمة التجسس إلى قائمة من الشركات العاملة في قطاع الاتصالات، منها: هواوي، وهيكفيزون، ودهواي. وفي هذا الشأن قالت السيدة «جيسيكا روزنوورسيل»، رئيسة لجنة الاتصالات الفدرالية بالإنابة، إن هذه القائمة تشكل خطرًا على الأمن القومي للولايات المتحدة، وسلامة الأمريكيين[57].

المطلب الرابع

الأساس القانوني لنشوء الحرب التجارية الحمائية

يتجسد الأساس القانوني الذي استند عليه الرئيسان الأمريكيان دونالد ترامب، وجو بايدن، لشرعنة الدخول في الحرب التجارية الحمائية، أو الاستمرار فيها، في معطيات النصوص المُحدَّدة في كل من قانون التجارة الأمريكي لسنة 1974، المُعَدَّل في 23 مارس 2018، وقانون التوسع التجاري الأمريكي لسنة 1962، حيث تمنح المادة (301) من قانون التجارة أعلاه الرئيس الأمريكي سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك إجراءات تجارية انتقامية ضد ممارسة أي حكومة، أو دولة أجنبية، نشاطًا من شأنه أن يثقل كاهل تجارة الولايات المتحدة، أو يقيدها[58]. كما أن المادة (232) من قانون التوسع التجاري بدورها تُخوِّل الرئيس الأمريكي فرض التعريفات الجمركية على أي منتج، أو سلعة، تستوردها الولايات المتحدة، ويفترض فيها أن تشكل تهديدًا للأمن القومي للولايات المتحدة[59].

(56) How much has the US lost from China>s IP theft? <https://money.cnn.com/2018/03/23/technology/china-us-trump-tariffs-ip-theft/index.html> (last visited 12-12-2021).

(57) Huawei listed a new as threat to US national security?: < https://www.france24.com/en/live-news/20210313-huawei-listed-anew-as-threat-to-us-national-security> (last visited 12-12-2021).

(58) Patricia I. Hansen, Defining Unreasonableness in International Trade: Section 301 of the Trade Act of 1974, The Yale Law Journal, Vol. 96, No. 5, 1987, p. 1122.

(59) Article (232) Safeguarding National Security states that: (a): No action shall be taken pursuant to section 201 (a) or pursuant to section 350 of the Tariff Act of 1930 to decrease or eliminate the duty or other import restriction on any article if the President determines that such reduction or elimination would threaten to impair the national security…).

تجدر الإشارة إلى أن الرؤساء الأمريكيين السابقين اعتمدوا على النهج نفسه، والمواد نفسها للشروع في أي انتقام تجاري ضد جهة أجنبية يفترض أنها تقوم بتجارة غير عادلة، أو تخترق حقوق الملكية الفكرية الأمريكية، أو أن وارداتها تشكل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي؛ فعلى سبيل المثال: في عهد الرئيس رونالد ريغان، سنة 1988، طُبِقَت المادة (301) من قانون التجارة الأمريكي، وفُرِضت بموجبها التعريفات الجمركية بنسبة (100%) على مستحضرات صيدلانية، ومواد كميائية مستوردة من البرازيل، وذلك انتقامًا لعدم مراعاتها قوانين الملكية الفكرية، والمعرفة الفنية know how.

كما أنه في عهد الرئيس جورج بوش الابن، سنة 2001، واستنادًا إلى المادة (301) من قانون التجارة الأمريكي فُرِضَت رسوم جمركية بنسبة باهظة على المعادن، والأحذية، والواردات الأخرى القادمة من أوكرانيا؛ بحجة خرقها قوانين حقوق الملكية الفكرية، وفشلها في تشريع قانون خاص بحقوق الملكية الفنية والأدبية[60].

(60) Section 301 of the Trade Act of 1974: https://en.wikipedia.org/wiki/Section_301_of_the_Trade_Act_of_1974> (last visited 15-1-2022).

المبحث الثاني
الآثار القانونية للحرب التجارية الحمائية
وسبل انقضائها

يتطلب الخوض في الآثار القانونية للحرب التجارية الحمائية، وسبل انقضائها، تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب؛ ففي المطلب الأول يركز الباحثون على آثار هذه الحرب على الصعيدين الداخلي والخارجي، ثم يخصصون المطلب الثاني لتوضيح ردود الأفعال الخارجية قِبل الحرب التجارية الحمائية، ومن ثم يختتمون الدراسة بالمطلب الثالث لبيان سبل انقضاء هذه الحرب، وذلك على الآتي:

المطلب الأول
آثار الحرب التجارية الحمائية
على الصعيدين الداخلي والدولي

بادئ ذي بدء كان للحرب التجارية الحمائية آثار إيجابية على المدى القريب، بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي، على الصعيد الداخلي، حيث أكد مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي أن الإحصائيات المتاحة أفادت بأن لهذه الحرب بوادر إيجابية على المدى القريب في الاقتصاد الوطني الأمريكي، وذلك على النحو الآتي:

1- إن قرار فرض الرسوم الجمركية أثمر نهوضًا بالاقتصاد الأمريكي المضطرب منذ العام 2008 وحتى العام 2017، وقد تعافى بنسب كبيرة، وغير متوقعة تقدر بـ 3.7%، وفق بيان مكتب الإحصاء الأمريكي. من جانب آخر تبيَّن من قانون الموازنة العامة للسنوات من 2018 إلى 2021 أنه حدث تحسن في نسبة التدني من العجز في الموازنة العامة مقارنة بالسنوات السابقة، قبل اندلاع الحرب التجارية.

2- فيما يتعلق بالميزان التجاري، أُعيد التوازن إلى العجز التجاري الذي كان مسيطرًا على التبادلات التجارية بين الولايات المتحدة ومعظم دول العالم؛ لاسيما الصين، والذي يقدر بمليارات الدولارات، منذ السنوات من 2008 إلى 2017، وذلك نتيجة طبيعية لبروز تكتلات اقتصادية قوية، غزت منتجاتها الأسواق الأمريكية،

وبالتالي أدى ذلك إلى نشوء ظاهرة الإغراق التجاري؛ لعدم قدرة المنتجات الوطنية الأمريكية على المنافسة، من حيث السعر والجودة.

3- أثمرت الحرب التجارية الحمائية تقليص معدل البطالة إلى حد 3.5%، وهذه النسبة تعد رقمًا قياسيًا، حيث سجلت أدنى مستوياتها منذ ديسمبر 1969 وحتى العام 2019، وهو أمر فريد من نوعه، ولا مثيل له في تاريخ الولايات المتحدة خلال السنوات الخمسين الماضية[61]، وحتى مع تفشي فيروس كورونا Covid –19، المؤثر سلبًا على الاقتصاد العالمي، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد وصلت هذه النسبة إلى 4.1% مع بدايات سنة 2022، حيث وصف الرئيس بايدن تدني نسبة مُعَدَّل البطالة بالإنجاز التاريخي[62].

ومن جانب آخر هناك[63] من يرى أن السياسة الحمائية التي اتبعتها الولايات المتحدة كانت لها آثار سلبية بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي نفسه؛ لأنها أضرت بالشركات الأمريكية العاملة في الصين، من حيث صادراتها من السلع المصنَّعة داخل الصين إلى الأسواق الأمريكية.

أما على الصعيد العالمي، فقد أوضح صندوق النقد الدولي أن السياسة الحمائية التي اتبعتها الإدارة الأمريكية ستكون لها آثار سلبية على الاقتصاد العالمي، وأكد أن توقعاته في نمو الاقتصادات المتقدمة كانت بنسبة 2% في سنة 2018، وهذه النسبة خضعت لعدم اليقين، في ضوء التغيرات في موقف السياسة الإدارة الأمريكية، والتي خلفت خسارة مالية فادحة بالاقتصاد العالمي تقدر بمليارات الدولارات. وفي هذا السياق أكد المسؤول في صندوق النقد الدولي، في هيئة إعداد التوقعات أن: «التوترات التجارية تؤثر على نمو الاقتصاد العالمي، ولكننا لا نرى ركودًا في التقديرات الأساسية الحالية، وأعتقد أننا بعيدون عن ذلك».

وتجسيدًا لذلك ذكر الصندوق، في أحدث تقرير له، في 11 أكتوبر 2021، أنه من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نموًا يُقدَّر بـ 4.2% في 2022، في حين كانت هذه النسبة 5.5% في 2021[64]. وعلى هذا النحو أكدت دول مجموعة العشرين G20 أن ديمومة الحرب

(61) Unemployment in the United States: <https://en.wikipedia.org/wiki/Unemployment_in_the_United_States> (last visited 7-1-2022).

(62) United States Unemployment Rate: https://ar.tradingeconomics.com/united-states/unemployment-rate (last visited 7-1-2022).

(63) Wanhuan Cai, Financialization, Economic Structure Change, And the Usa-China Trade War, Journal World Review of Political Economy, Summer 2020, Vol. 11, No. 2, p. 260.

(64) World Economic Outlook Update: <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2021/01/26/2021-world-economic-outlook-update> (last visited 13-1-2022).

التجارية الحمائية ستخلف خسارة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تقدر بـ 10 بلايين دولار أمريكي، بحلول العام 2025[65]، وستؤدي إلى زيادة في مُعَدَّلات التضخم، والتي بدورها تؤثر على ارتفاع أسعار الفائدة، وتتباطأ معها حركة الاستثمارات الأجنبية من ناحية، وتفاقم خدمة الديون من ناحية أخرى.

وعليه فإن مُعَدَّلات الاستهلاك ستنخفض في جميع دول العالم، بما فيها الدول العربية، ومنها العراق، وستتزايد نسبة الفقر والبطالة، وتتراجع مُعَدَّلات النمو بصورة تدريجية كلما استمرت هذه الحرب، وعلاوة على ذلك يمكن القول إن استمرارها – أي الحرب التجارية – يعد بمنزلة ناقوس خطر بالنسبة إلى الدول الكبرى؛ الأمر الذي يدعوها إلى مراجعة سياساتها في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ظهرت بوادر هذه المخاوف بتحرك هذه الدول لإنشاء تحالفات سياسية، وتكتلات تجارية، فيما بينها؛ لمواجهة السياسة الحمائية، وآثار الحرب التجارية المفروضة من قبل الولايات المتحدة، ومن الأمثلة على ذلك التقارب الروسي – الصيني، على هامش اجتماعات منظمة شنغهاي للتعاون التي عقدت في بكين بتاريخ 10 يونيو 2018، والتقارب المالي والاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي، في قمة الدول الصناعية السبع التي تضررت مصالحها بشكل كبير مع الشرارة الأولى من الحرب التجارية الحمائية.

المطلب الثاني

ردود الأفعال الخارجية على الحرب التجارية الحمائية

إن قرار الإدارة الأمريكية بفرض رسوم جمركية على وارداتها من السلع والمنتجات لعدد غير قليل من دول العالم، لاقت غضبًا شديدًا من قبل تلك الدول، وتعهدت العديد منها بالتمسك بالمعاملة بالمثل؛ لأن القرار جاء بشكل مجحف، وبمنزلة ضربة قوية وموجعة لمبادئ وقيم الحرية الاقتصادية التي تبنتها 164 دولة من الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية، وفي مقدمهم الولايات المتحدة نفسها، والقرار يوصف بأنه انتهاك لكل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمت في مجال حرية التجارة، وأشهرها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO)، والجات (GATT)، ونافتا (NAFTA)، وفيما يلي نعرض ردود أفعال بعض الدول المتضررة من الإعلان، والمنظمات الدولية الداعمة لمبادئ الحرية الاقتصادية:

(65) Protectionism could cost the world economy $10 trillion by 2025: <https://atalayar.com/en/content/protectionism-could-cost-world-economy-10-trillion-2025> (last visited 13-1-2022).

1- لقد انتقدت جمهورية الصين الشعبية بشدة قرار فرض التعريفات الجمركية على صادراتها من خلايا الطاقة الشمسية، والأدوات المنزلية والكهربائية... إلخ، ويصف مدير مكتب التحقيقات لتحرير التجارة الصينية قرار الإدارة الأمريكية بالمجحف، والمفرط، والمضر بالتجارة العالمية، كما رفضت كوريا الجنوبية السياسة الحمائية التي تبنتها الولايات المتحدة، واصفة إياها بأنها تتعارض مع أغراض منظمة التجارة العالمية (WTO)، وأكد السيد «كيم هيون تشنغ» مدير مكتب وزير التجارة أن كوريا ستقوم بخطوات مماثلة على السلع والواردات الأمريكية، وستقدم شكوى ضد هذا الإجراء أمام هيئة التحكيم التابعة لمنظمة التجارة العالمية[66].

2- بدورها رفضت دول الاتحاد الأوروبي أيضًا قرار الحرب الحمائية، وقال رئيس المفوضية الأوروبية الأسبق «جان كلود يونكر»، في بيان له: «إننا نأسف بشدة لهذه الخطوة، ولن نجلس بلا حراك، بينما صناعاتنا تتعرض لإجراءات غير عادلة، وسيرد الاتحاد الأوروبي بحزم للدفاع عن مصالحه، ونأخذ إجراءات سريعة ومناسبة»[67].

3- أما فيما يتعلق بتركيا، فقد رد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على فرض التعريفات الجمركية الأمريكية على الصادرات التركية، بالقول: «الذين يتخيلون أنهم قادرون على وضع عراقيل أمام تقدم هذه الأمة، من خلال التلاعب الاقتصادي، لا يعرفون أمتنا على الإطلاق»[68]. وفي هذا الخصوص أكد السيد «ناميك إيكينجي» رئيس جمعية المصدرين الفنيين بتركيا أن قرار الإدارة الأمريكية بفرض الرسوم الجمركية على الصلب التركي لا يشكل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي المزعوم، بل يمثل تمييزًا سلبيًّا ضد تركيا، وإن تركيا ستتعامل بالمثل؛ لأنها تستورد من الولايات المتحدة سنويًّا نحو 3.8 مليون طن من الفولاذ

(66) China, South Korea Protest US Tariffs on Washing Machines, Solar Panels: <https://www.voanews.com/a/us-tariffs-china-south-korea-react/4220156.html> (last visited 10-1-2022).

(67) European Commission responds to the US restrictions on steel and aluminium affecting the EU: <https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/STATEMENT_18_1484> (last visited 10-1-2022).

(68) Trump takes aim at Turkey, announcing doubling of steel and aluminum tariffs in effort to punish country: https://www.washingtonpost.com/business/economy/trump-takes-aim-at-turkey-announcing-doubling-of-steel-and-aluminum-tariffs-in-effort-to-punish-country.html> (last visited 10-1-2022).

الخردة لتصنيع الصلب، وكذلك قطنًا بقيمة 519 مليون دولار سنويًا، حيث تفوق هذه الواردات قيمة الصلب المُصدَّرة إلى الولايات المتحدة، وبالتالي سنعيد النظر في هذه الواردات عند عدم التوصل إلى الحل المرضي.

4- أما البرازيل فكانت منزعجة - بدورها - تمامًا من القرار الذي اتخذته الإدارة الأمريكية ضد الصادرات البرازيلية من الصلب، والألمنيوم، وقررت وزارتا الخارجية والتجارة، في بيان مشترك، أن الإجراءات ستعوق بشدة الصادرات البرازيلية، وأنها لا تتماشى مع التزامات الولايات المتحدة تجاه منظمة التجارة العالمية. هذا ووصفت جمعية صناعة الصلب البرازيلية القرار على أنه إجراء «متطرف»[69].

5- وفي اليابان أكد اتحاد صناعة الألمنيوم، في بيان له، أن الإجراءات الأمريكية لا تتماشى مطلقًا مع قواعد التجارة الدولية، وأن فرض الرسوم الجمركية على صادرات اليابان من الصلب والألمنيوم أمر مؤسف للغاية، كون اليابان هي الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، وأن صادرتها لا تؤثر مطلقًا على الأمن القومي الأمريكي. وبهذا الصدد حث وزير التجارة «كويتشي هاجيودا» إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بإعادة النظر في مثل هذه الخطوة التي لا تخدم البلدين في مختلف المجالات[70].

المطلب الثالث

سبل انقضاء الحرب التجارية الحمائية

لا جدال في أن استمرار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة وبعض دول العالم سيؤدي إلى خسائر فادحة للاقتصاد العالمي، لاسيما الدول الضالعة في الحرب؛ فعلى سبيل المثال إن نسبة الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة، في العام 2018، بلغت 540 مليار دولار، أي ما يعادل الإيرادات النفطية الكلية لدول الشرق الأوسط مجتمعة (السعودية، والكويت، والإمارات، والعراق)، وعلى ذلك ستتجه الصين إلى الوسائل البديلة للدفاع عن مصالحها الاقتصادية، وستعوضها بتخفيض قيمة عملتها

(69) Brazil to seek exemption from U.S. trade tariffs, minister says: <https://www.reuters.com/article/us-usa-trade-brazil-idUSKCN1GK32J> (last visited 10-1-2022).

(70) Japan asks U.S. to abolish extra steel and aluminium tariffs: <https://www.reuters.com/business/japan-asks-us-abolish-extra-tariff-steel-aluminium-imports-kyodo-2021-11-04> (last visited 11-1-2022).

في التعاملات التجارية، وبالتالي ستضطر الولايات المتحدة إلى تبني الإجراء نفسه؛ لأنها طرف آخر من النزاع؛ ما سيؤثر على قيمة العملات الدولية الأخرى، مثل اليورو الأوروبي، والين الياباني، والجنيه الإسترليني، وسيدخل العالم في دوامة التخفيضات النقدية، وارتفاع مُعَدَّلات التضخم، والزيادة في أسعار الفائدة التي ستؤثر على مُعَدَّلات النمو، وتقلل نسبة الاستهلاك، وتزيد مُعَدَّل البطالة، ومستوى الفقر، وتباطؤ حركة الاستثمارات الأجنبية.

إن هذا يعني– بكل صراحة – أنه لا يوجد رابح من الحرب التجارية الحمائية، وعلى ذلك فقد نادت المنظمات الدولية، والهيئات الرسمية المعنية بالنظام الاقتصادي المعاصر (منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، بضرورة إيقاف هذه الحرب التي ستخلف آثارًا مدمرة على الاقتصاد العالمي، وفي هذا الاتجاه أكد السيد «روبيرتو أزفيدو» المدير العام السابق لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، أنه «لا يجوز للولايات المتحدة اتباع سياسة أحادية الجانب في الحماية الاقتصادية؛ لأنها ستؤدي إلى انتهاك مبادئ وأهداف منظمة التجارة العالمية، خاصة حرية التجارة، كما لا يجوز لها وضع عراقيل أمام تدفق الأموال والأشخاص بين الدول المنضمة، وعلى ذلك يجب التفاوض في هذا الإطار، من خلال مراجعة تعديل الأحكام الخاصة المتعلقة بالتجارة الدولية الحرة، ومراجعة سياستها في ظل المستجدات الراهنة التي تتعلق بالاقتصاد العالمي، وأن الهيئة التي تشرف على التجارة العالمية ستراقب الوضع من كثب»[71].

تجدر الإشارة إلى أن هيئة تسوية المنازعات (DSB) التابعة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) تلقت أكثر من 37 شكوى من دول متعددة، وعلى رأسها الصين، ودول شرق آسيا، وتركيا، والمكسيك، والنرويج، والهند، وسويسرا، ضد إجراءات فرض الرسوم الجمركية على صادراتهم، بيد أن الهيئة لم تفصل في هذه الشكاوى، بل تريثت وتركت الأمر للدول المعنية، لإبرام مفاوضات مباشرة بغية الوصول إلى اتفاقية جماعية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية[72].

من هذا المنطلق، وبتاريخ 11 أكتوبر 2019، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضات مباشرة مع الصين؛ بهدف إنهاء الحرب بينهما، وأثمرت التوقيع على اتفاق مبدئي، أو المرحلة الأولى للاتفاقية الشاملة في 15 يناير 2020، وذلك بحضور الرئيس

(71) World Trade Organization warns Trump risks trade war, Article published on the following website: https://www.detroitnews.com/story/business/2018/03/02/europe-steel/111007286/> (last visited 12-1-2022).

(72) Mary Amiti, Stephen J. Redding, and David E. Weinstein, The Impact of the 2018 Tariffs on Prices and Welfare, Journal of Economic Perspectives, Vol. 33, No. 4, (2019), p. 188.

الأمريكي السابق دونالد ترامب، ونائب رئيس الوزراء الصيني؛ إذ وصف المحللون الاقتصاديون الاتفاقية بأنها هدنة مؤقتة لتخفيف وتيرة النزاع بين البلدين، ومن أبرز محاور الاتفاقية قبول الولايات المتحدة بخفض الرسوم الجمركية الإضافية إلى نسبة 7.5%، في مقابل زيادة إضافية لحصة الصين من الصادرات الأمريكية من المحصولات الزراعية بقيمة 200 مليار دولار خلال العامين المقبلين، هذا وكانت حماية حقوق الملكية الفكرية، ونسخ التقنيات المعرفية، والدعم الخاص للشركات العابرة الوطنية، ووضع القيود أمام المستثمرين الأجانب تعد من أبرز نقاط الخلاف التي حالت دون التوقيع على الاتفاقية بصورتها النهائية(73).

وعند وصول الرئيس جو بايدن إلى رأس السلطة رفض الضغوط الصينية الأخيرة لإنهاء الحرب، وإلغاء التعريفات الجمركية التي فُرِضت في عهد الرئيس ترامب، بل ترك العقوبات والتعريفات من دون تغيير؛ لحين البدء في المرحلة الثانية من المحادثات التجارية الجادة بين الدولتين. من جانب آخر أقدم الرئيس بايدن على اتخاذ خطوات استراتيجية، واحترازية، بديلة لإنهاء الحرب منها: إقرار سياسة «اشترِ المنتج الأمريكي» Buy American، وتهدف إلى تشجيع الشركات الأمريكية على شراء المنتَجات الأولية لصناعاتها من داخل أمريكا، وتشجيع المستهلكين على المعاملة التفضيلية في شراء المنتجات الأمريكية من بين المنتجات المتاحة، كذلك التركيز على حلفاء الولايات المتحدة، كبديل للعلاقة التجارية مع الصين، كما تم اختيار «كاثرين تاي» ممثلة للتجارة الأمريكية، بديلة لروبرت لايت هايزر، والمعروف عنها بالتشدد حيال الغزو الصيني للاقتصاد العالمي.

والأهم من كل ما تقدم هو إنجاز مشروع قانون الابتكار والمنافسة الأمريكي للعام 2021، وتمريره في مجلس الشيوخ بتاريخ 8 يونيو 2021، حيث يعد بمنزلة حجر أساس، وحافز مغرٍ لمساندة الاقتصاد الأمريكي على قيادة العالم في القرن الـ 21، حيث يهدف القانون إلى تحفيز الابتكار الأمريكي، والمحافظة على القدرة التنافسية للشركات الوطنية في مواجهة النفوذ الاقتصادي المتنامي للصين، وذلك من خلال تخصيص حوافز مالية تقدر بأكثر من 200 مليار دولار لتمويل التكنولوجيا، والعلوم، والبحوث الأمريكية في كل مجالاتها، وفق التفاصيل والجزئيات المبيَّنة في المادة (1002) وما بعدها من القانون المذكور(74).

(73) Trump signs 'phase one' trade deal with China in push to stop economic conflict: <https://www.cnbc.com/2020/01/15/trump-and-china-sign-phase-one-trade-agreement.html> (last visited 13-1-2022).

(74) The United States Innovation and Competition Act of 2021: <https://www.democrats.senate.gov/imo/media/doc/USICA%20Section-by-Section%205.19.21.pdf> (last visited 13-1-2022).

ووفقًا لمنظور الباحثين فإن خطة الرئيس بايدن في اتباع سياسة «اشترِ المنتج الأمريكي» Buy American، وتنفيذ قانون الابتكار والمنافسة الأمريكي لسنة 2021، لا تصب في مصلحة إخماد وتيرة الحرب التجارية الحمائية، بقدر دعم الصناعة الأمريكية، واتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للنفوذ التكنولوجي الصيني المتنامي؛ إذ كان من المفترض على الرئيس بايدن أن يمهد أرضية لازمة للدخول في مفاوضات مباشرة مع الصين، وإنجاز المرحلة الثانية، والأخيرة للاتفاقية الشاملة بينهما، حيث أغفل حقيقة مفادها أن المواجهة مع الصين لها مردودات سلبية على الاقتصاد العالمي برمته، وستؤدي في نهاية المطاف إلى الركود، والتباطؤ في النمو، والكساد العالمي[75].

لقد كان من الأفضل أن يخطو الرئيس بايدن خطوات جادة في سبيل الوفاء بالالتزامات الدولية للولايات المتحدة، فيما يتعلق بتحرير التجارة من القيود الجمركية، وفي مقدمها بنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وعدم تقويض أهدافها، وأغراضها، ومبادئها، وذلك بالدخول في مفاوضات مباشرة مع الدول الأعضاء في المنظمة؛ لأن هذه الحرب ليست موجهة إلى الصين فقط (وإن كانت هي الطرف الرئيسي في المنازعة)، بل إلى معظم الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية.

وعليه، في نظر الباحثين، لا بد من اللجوء إلى الاتفاقيات الجماعية؛ بغية تعديل بنود الاتفاقيات المعنية التي يصل مجموعها إلى 28 اتفاقية أبرمت تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، وفي مقدمها الملحق رقم (أ) الذي يتعلق باتفاقيات متعددة الأطراف بشأن التجارة في البضائع، والملحق رقم (ب) المخصص لاتفاقيات متعددة الأطراف بشأن التجارة في الخدمات، علمًا أن لدى التشكيلات الإدارية لمنظمة (WTO) هيئة خاصة تسمى «آلية مراجعة سياسة التجارة» (TPRM)، كان الهدف من إنشائها إتاحة الفرص أمام دول الأعضاء لمراجعة سياسة المنظمة في تحقيق أهدافها وفق المعطيات المطروحة كلما لزم الأمر.

وعلى ذلك نفضل إجراء المفاوضات متعددة الأطراف ضمن اختصاصات الهيئة، وتحت إشراف المدير العام، والأعضاء في المجلس العام للمنظمة، وذلك بغية الخروج بحلول مرضية للجميع، كذلك – في نظر الباحثين – ينبغي إعادة النظر في التعريفات الجمركية بنسب لا تعيق سريان التدفق، وأن يتم ذلك وفقًا للاتفاق الدولي الخاص بوضع الجداول للتعريفات الجمركية الجديدة لكل من السلع، والخدمات، وبشكل دقيق، ومفصل، ومبيَّن لجميع الأطراف.

(75) Yuhan Zhang, the US-China War A political and EconomicAnalysis, indean of Asian Affairs, Vol. 31, No. 1, June- December 2018, p. 54.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة تمكن الباحثون من الوصول إلى عدد من النتائج، وقد بيَّنوا أغلبها في المواضع الخاصة بموضوع كل استنتاج، كما تبلورت لديهم عدد من التوصيات، وفيما يلي أهم النتائج والتوصيات، على النحو التالي:

أولًا: النتائج

1- إن مفهوم الحرب التجارية الحمائية يكمن في قيام دولتين، أو أكثر، بفرض رسوم جمركية، أو حواجز تجارية على وارداتها من المنتجات، أو الخدمات، وذلك بهدف حماية الصناعات المحلية، أو تحسين ميزان مدفوعات التجارة الخارجية، أو حتى حماية الأمن القومي.

2- إن الآليات الحيوية المُسْتَخْدَمة في تنفيذ الحرب التجارية الحمائية عادة تنحصر في ثلاث آليات، وهي التعريفات الجمركية، ونظم الحصص الاستيرادية، والقيود النقدية؛ بيد أن الإدارة الأمريكية استخدمت في هذه الحرب الوسيلة الأولى أكثر من غيرها.

3- تعد السياسة الحمائية (حماية الاقتصاد الوطني) من الأسباب الرئيسة التي دفعت الإدارة الأمريكية إلى خوض الحرب التجارية، وكان العجز الكبير والمستمر في الميزان التجاري، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية الأمريكية، ونسخ التقنيات المعرفية، والتجسس على الأمن القومي الأمريكي من أبرز محاور هذه الحماية.

4- إن الأساس القانوني الذي استند عليه الرئيسان ترامب وبايدن في إعلان الحرب التجارية الحمائية، أو استمرارها، يتجسد في الحماية الواردة في المادة (301) من قانون التجارة الأمريكي لسنة 1974، المُعَدَّل في 23 مارس 2018، والمادة (232) من قانون التوسع التجاري الأمريكي لسنة 1962.

5- قرار الإدارة الأمريكية بفرض رسوم جمركية على الواردات الأمريكية من السلع، ومنتجات عدد من دول العالم، لاقى غضبًا شديدًا من قبل تلك الدول، وتعهدت بالتمسك بالمعاملة بالمثل؛ لأن القرار جاء بشكل مجحف، وبمنزلة ضربة قوية وموجعة لمبادئ وقيم الحرية الاقتصادية التي تبنتها منظمة التجارة العالمية.

6- تبنت إدارة الرئيس بايدن سياسة التشجيع على شراء المنتج الأمريكي Buy American، للنهوض بالاقتصاد الأمريكي في مقابل الاقتصاد الصيني المتنامي،

وتكمن هذه السياسة في تشجيع الشركات الأمريكية على شراء المنتجات الأولية لصناعاتها من داخل أمريكا، وتشجيع المستهلكين على المعاملة التفضيلية في شراء المنتجات الأمريكية، والتركيز على حلفاء الولايات المتحدة كبديل للعلاقة التجارية مع الصين.

7- لهذه الحرب آثار سلبية على الاقتصاد العالمي، لأنها ستؤدي إلى الزيادة في مُعَدَّلات التضخم، والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع أسعار الفائدة، والتباطؤ في حركة الاستثمارات الأجنبية، وتفاقم خدمة الديون من ناحية أخرى، وخفض مُعَدَّلات الاستهلاك في جميع دول العالم، مما يساعد على تزايد معه نسبة الفقر، والبطالة، وتراجع مُعَدَّلات النمو بصورة تدريجية.

8- إن إصدار قانون الابتكار والمنافسة الأمريكي الجديد، في عهد الرئيس بايدن، يعد بمنزلة حجر أساس لنقلة نوعية في تقنية المعلومات والتكنولوجيا الأمريكي لمواكبة قيادة العالم في القرن الواحد والعشرين، وذلك من خلال دعم ومساندة الابتكار الأمريكي؛ للمحافظة على القدرة التنافسية للشركات الوطنية في مواجهة النفوذ الاقتصادي المتنامي للصين.

ثانيًا: التوصيات

على الرغم من أن هذه التوصيات ربما لا يُلقى لها بال من قبل الجهات المعنية، فإن طبيعة مثل هذه الدراسات تتطلب أن تكون هنالك توصيات في نهاية الموضوع، كما هو متبع لكي يعم النفع، وإن لم يؤخذ بها، أو لا يُلقى لها بال، وهذه التوصيات هي:

1- يفترض في إدارة الرئيس بايدن أن تتصرف بمرونة أكثر مع العلاقات الاقتصادية الدولية، وأن تتعهد بالوفاء بجميع الالتزامات التي تتحملها الولايات المتحدة قِبل الهيئات، أو المنظمات الدولية، وعلى وجه الخصوص منظمة التجارة العالمية (WTO). وأن تنفذ التعهدات الدولية بعدم وضع العراقيل والحواجز أمام تدفق حركة التجارة الدولية من السلع، والخدمات، والأشخاص. وألا تستمر في اتخاذ القرارات الأحادية التي تؤثر سلبًا على مستقبل منظومة العولمة الاقتصادية؛ لأن مثل هذه القرارات ستضر بالاقصاد العالمي بأسره، وستتزايد نسبة الفقر، والبطالة في العالم، وتتراجع معها مُعَدَّلات النمو الاقتصادي بصورة تدريجية، وأن تعيد النظر في السياسة الحمائية المنبثقة من شعار «أمريكا أولًا» America First.

2- بما أن هذه الحرب ليست موجَّهة إلى دولة معيَّنة بحد ذاتها، بل إلى أكثر من 100 دولة من الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية، وعليه يقترح الباحثون

أن أفضل سبيل لإنهاء هذه الحرب، والحيلولة دون وقوعها مستقبلًا، هو دعوة جميع الدول المعنية بالحرب للجلوس على طاولة المفاوضات المباشرة، بهدف تعديل أحكام بنود الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة الدولية في البضائع، والتجارة الدولية في الخدمات التي أبرمت تحت مظلة منظمة التجارة العالمية سنة 1994، وتحت إشراف ومتابعة الهيئة المختصة بمراجعة بنود الاتفاقيات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، والمسماة بـ «آلية مراجعة سياسة التجارة» (TPRM)، والدخول في مفاوضات مباشرة بغية الخروج بحلول مرضية لجميع الأطراف، لاسيما الأمريكية، وتكمن في إمكان زيادة حجم التعريفات الجمركية المثبتة بنسبة من شأنها ألا تعوق سريان التدفق الدولي من البضائع، والسلع، والخدمات، ووضع اللمسات الأخيرة على التوقيع النهائي للاتفاقية الشاملة للتعريفة الجمركية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والتي تحدد فيها التعريفات الجمركية بنسب جديدة، ومرضية لكل من السلع، والخدمات المتداولة دوليًا، ووفق الجداول التفصيلية.

قائمة المراجع

أولًا: باللغة العربية

1- الكتب

- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، طبعة خاصة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.
- حسين نجم الدين، تطور الاقتصاد الدولي في ظل سيطرة الرأسمالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.
- محمد أحمد غانم، قواعد الحماية الموضوعية والإجرائية للاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي والقانون المصري المقارن، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2009.
- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987.
- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2005.
- عصام الدين مصطفى بسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972.

2- الرسائل الجامعية

- نعمة رزق نمر الخزندار، أثر تخفيض التعرفة الجمركية للمدخلات الوسيطة المستوردة على النمو في الناتج المحلي الإجمالي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2016.
- رواء يونس الصفار، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الموصل، العراق، 2010.
- ريبين عبدالسلام محمد، الإعفاءات في النظام الضريبي العراقي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة السليمانية، العراق، 2008.

3- الأبحاث

- مخنف سوفيان، مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل إجراءات ترامب الحمائية، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل للبحث العلمي، ع16، مارس، 2018.
- عبدالكريم محمود عبد، القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع22، 2009.

ثانيًا: باللغة الانجليزية

A. Book & Research

- Charles E. Ochem and Abiola O. Oyewo, The World Trade Orginazation: Implication on Global Economy, Global Journal of Politics and Law Research, Vol. 3, No. 6, 2015.
- Dinh Ba Hung and Nguyen Hoang Tien, Trade freedom and protectionism of leading world economies in the global trade system, International Journal of Commerce and Management Research, Vol. 5, Iss. 3, May 2019.
- James M. Dorsey and Trump's Trade Wars: A New World Order? Mideast Security and Policy Studies No. 166, (2019).
- Luis da Vinha, Managing an "America First" Strategy: Donald Trump's transition from a private to a public executive, Portuguese Journal of Political Science, December 2018.
- Mary Amiti and Stephen J. Redding and David E. Weinstein, The Impact of the 2018 Tariffs on Prices and Welfare, Journal of Economic Perspectives, Vol. 33, No.4, (2019).
- Pablo D. Fajgclbaum and Amit K. Khandklwa, the Economic Impacts of the US-China Trade War, Princcton and NBER, Columbia GSB and NBER, September 2021.
- Patricia I. Hansen, Defining Unreasonableness in International Trade: Section 301 of the Trade Act of 1974, Yale Law Journal, Vol. 96, No. 5, (1987).

- Richard Baldwin, The World Trade Organization and the Future of Multilateralism, Journal of Economic Perspectives, Vol. 30, No. 1, 2016.
- Selcan Serdaroglu Polatay, Who Likes Cooperation? A Long-Term Analysis of the Trade War between the US, the EU and China, International Relations, Sage, Vol. 17, No. 67, (2020).
- Trump Administration Imposes Substantial Tariffs Ushering in America First Agenda "Kirkland Alert, January 2018.
- Valbona Muzaka and Matthew Louis Bishop, Doha stalemate: The End of Trade Multilateralism? Review of International Studies, Vol. 41, No. 2, (2015).
- Wanhuan Cai, Financialization, Economic Structure Change, and the Usa-China Trade War, Journal World Review of Political Economy, Summer, Vol. 11, No. 1, (2020).
- Yuhan Zhang, the US-China War A political and Economic Analysis, Indian of Asian Affairs, Vol. 31, No. 1, June- December 2018.

B. Websites

- Biden to keep tariffs on aluminum imports from UAE, reversing Trump: https://www.reuters.com/article/us-usa-trade-aluminum-emirates-idUSKBN2A204N.
- Brazil to seek exemption from U.S. trade tariffs, minister says: https://www.reuters.com/article/us-usa-trade-brazil-idUSKCN1GK32J.
- China, South Korea Protest US Tariffs on Washing Machines, Solar Panels: https://www.voanews.com/a/us-tariffs-china-south-korea-react/4220156.html.
- Definition of 'Customs Duty: https://economictimes.indiatimes.com/definition/customs-duty.
- European Commission responds to the US restrictions on steel and aluminium affecting the EU: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/STATEMENT_18_1484.

- How much has the US lost from China's IP theft?: https://money.cnn.com/2018/03/23/technology/china-us-trump-tariffs-ip-theft/index.html.
- https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html.
- https://www.france24.com/en/live-news/20210313-huawei-listed-anew-as-threat-to-us-national-security.
- https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm.
- Huawei listed a new as threat to US national security?:
- Japan asks U.S. to abolish extra steel and aluminium tariffs: https://www.reuters.com/business/japan-asks-us-abolish-extra-tariff-steel-aluminium-imports-kyodo-2021-11-04.
- New U.S. tariffs on French, German aircraft parts: https://www.reuters.com/article/us-usa-trade-eu-aircraft-idUSKBN29H007.
- Protectionism could cost the world economy $10 trillion by 2025: https://atalayar.com/en/content/protectionism-could-cost-world-economy-10-trillion-2025.
- Statement by U.S. Trade Representative Robert Lighthizer on Section 301 Action: https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2018/july/statement-us-trade-representative.
- Surender More, Us-China Trade War: Learning by Doing: https://www.researchgate.net/publication/329753777_US-China_Trade_War_Learning_by_Doing.
- The Department of Justice's National Security Division Chief Addresses China's Campaign to Steal U.S. Intellectual Property: https://www.natlawreview.com/article/department-justice-s-national-security-division-chief-addresses-china-s-campaign-to.
- The United States Innovation and Competition Act of 2021: https://www.democrats.senate.gov/imo/media/doc/USICA%20Section-by-Section%205.19.21.pdf.

- Trump at Davos: As President of the United States, I will always put America First. Just like the leaders of other countries should put their countries first, https://www.weforum.org/agenda/2018/01/trump-at-davos-trade-tax-cuts-and-america-first.
- Trump signs 'phase one' trade deal with China in push to stop economic conflict:https://www.cnbc.com/2020/01/15/trump-and-china-sign-phase-one-trade-agreement.html.
- Trump signs 'phase one' trade deal with China in push to stop economic conflict:https://www.cnbc.com/2020/01/15/trump-and-china-sign-phase-one-trade-agreement.html.
- Trump takes aim at Turkey, announcing doubling of steel and aluminum tariffs in effort to punish country: https://www.washingtonpost.com/business/economy/trump-takes-aim-at-turkey-announcing-doubling-of-steel-and-aluminum-tariffs-in-effort-to-punish-country.html.
- Trump tariffs exempt Canada and Mexico: https://www.cbsnews.com/news/trump-tariffs-will-exempt-canada-and-mexico.
- Trump tariffs: https://en.wikipedia.org/wiki/Trump_tariffs.
- Trump to Impose Sweeping Steel and Aluminum Tariffs:

  https://www.nytimes.com/2018/03/01/business/trump-tariffs.html.
- Trump's doubling of tariffs on Turkish steel against law, US trade court says: https://www.dailysabah.com/business/trumps-doubling-of-tariffs-on-turkish-steel-against-law-us-trade-court-says/news.
- Trump's trade war is ramping up: https://www.vox.com/recode/2019/5/16/18626137/trump-china-huawei-trade-war.
- U.S. washer tariffs put Samsung, LG supply chains through the wringer:https://www.reuters.com/article/us-usa-trade-samsung-idUSKBN1FJ0LZ.
- U.S. will open talks with Japan on import steel, aluminum tariffs: https://www.reuters.com/business/us-will-open-talks-with-japan-import-steel-aluminum-tariffs-2021-11-12.

- U.S., EU end Trump-era tariff war over steel and aluminum: https://www.reuters.com/world/us-eu-expected-announce-deal-ending-steel-aluminum-tariff-dispute-sources-say-2021-10-30.
- U.S.-EU metals talks avert tariff hike on American motorcycles, whiskey: https://www.reuters.com/business/eu-agrees-partial-truce-with-us-over-trump-tariffs-2021-05-17.
- UK steel makers 'left behind' as US ends trade war: https://www.bbc.com/news/business-59113868.
- Unemployment in the United States: https://en.wikipedia.org/wiki/Unemployment_in_the_United_States.
- United States Unemployment Rate: https://ar.tradingeconomics.com/united-states/unemployment-rate.
- US exempts South Korea from steel tariffs, revises free trade deal: https://www.thehindubusinessline.com/news/world/us-exempts-south-korea-from-steel-tariffs-revises-free-trade-deal/article23353092.ece.
- US vows 100% tariffs on French cheese, champagne, luxury goods over digital tax: https://www.france24.com/en/20191203-usa-france-tariff-retaliation-gafa-digital-tax-champagne-cheese-handbags-luxury-goods-section-301-trade.
- US-China relations: is there still a trade war under Joe Biden's presidency: https://www.scmp.com/economy/global-economy/article/3134191/us-china-relations-there-still-trade-war-under-joe-bidens.
- World Economic Outlook Update: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2021/01/26/2021-world-economic-outlook-update.
- World Trade Organization warns Trump risks trade war: https://www.detroitnews.com/story/business/2018/03/02/europe-steel/111007286/.

المحتوى

الموضوع	الصفحة
الملخص	327
المقدمة	329
المبحث الأول: ماهية الحرب التجارية الحمائية	332
المطلب الأول: مفهوم الحرب التجارية الحمائية	332
المطلب الثاني: آليات تنفيذ الحرب التجارية الحمائية	333
الفرع الأول: التعريفات الجمركية (Tariffs)	334
الفرع الثاني: نظام الحصص الاستيرادية (Quotas)	335
الفرع الثالث: القيود النقدية (Currency Regulation)	336
المطلب الثالث: أسباب نشوء الحرب التجارية الحمائية	342
المطلب الرابع: الأساس القانوني لنشوء الحرب التجارية الحمائية	348
المبحث الثاني: الآثار القانونية للحرب التجارية الحمائية وسبل انقضائها	350
المطلب الأول: آثار الحرب التجارية الحمائية على الصعيدين الداخلي والدولي	350
المطلب الثاني: ردود الأفعال الخارجية على الحرب التجارية الحمائية	352
المطلب الثالث: سبل انقضاء الحرب التجارية الحمائية	354
الخاتمة	358
قائمة المراجع	361